الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف
كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

# شهادة مشاركة

يسر الدكتور حمزة خضري، عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية تقديم شهادة تقدير و تثمين للدكتور(ة) :

محمد قسمية

نظير مشاركته في فعاليات الندوة الوطنية التكوينية حول : منهجية واحترام ضوابط الأمانة العلمية في مذكرات الماستر

المنعقدة بتاريخ : 2019-01-07 بقاعة المحاضرات ميلود بديار بالكلية بمداخلة بعنوان:

كيفية توثيق النصوص القانونية و أحكام القضاء في الهامش

عميد الكلية

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بالنيابة

حمزة خضري

## وزارة العليم العالي والبحث العلمي

## جامعة محمد بوضياف المسيلة - كلية الحقوق و العلوم السياسية

**" الندوة الوطنية التكوينية الأولى للسنة الجامعية 2019/2018 حول: "منهجية واحترام ضوابط الأمانة العلمية في مذكرات الماستر"**

**07 جانفي 2019 بقاعة المحاضرات "ميلود بديار"**

**الرئيس الشرفي للندوة :** أ.د كمال بدري / مدير جامعة محمد بوضياف المسيلة

**مدير الندوة:** د.حمزة خضري/ عميد كلية الحقوق و العلوم السياسية

**رئيس الندوة:** د.عبدالمجيد صغير بيرم/مسئول فريق التخصص: قانون أعمال

**رئيس اللجنة التنظيمية:** عبدالكريم مشان/الأمين العام للكلية و **عضوية:** -مصطفى بعلي مسئول مكتب النشاطات الثقافية.

***افتتاح اليوم الدراسي:** على الساعة التاسعة صباحا بقاعة المحاضرات " مولود بديار".

**المداخلة الافتتاحية:**

**"شرح و تحليل القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها المكرسة في القرار الوزاري رقم:933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 و أهمية الجهد المبذول في هذا الشأن" /** الدكتور حمزة خضري، عميد كلية الحقوق و العلوم السياسية

---

**رئيس الجلسة العلمية المفتوحة: 9:00- 14.30 /** أ.د. محمد بركات، رئيس المجلس العلمي للكلية

**نائب رئيس الجلسة العلمية:** أ.د أحمد غرابي، مسئول شعبة الحقوق

**اللجنة المسيرة للندوة:**-د.عبد اللطيف والي، رئيس اللجنة العلمية لقسم الحقوق:-د.محمد مقيرش،مسئول تخصص: قانون عام:- د.عبدالعزيز بوخرص،مسئول تخصص: قانون خاص:-د.عبدالمجيد صغير بيرم،مسئول فريق التخصص: قانون أعمال:-أ.رشيد زين،مسئول فريق التخصص: قانون الأسرة:-د. طيب بلواضح، مسئول فريق التخصص: الجنائي.

| لقب واسم المشارك | الجامعة/ الهيئة | عنوان المداخلة |
|---|---|---|
| د. نصير زرواق | جامعة محمد بوضياف، المسيلة. | مفهوم المنهجية و عناصرها |
| د.مصطفى زناتي | جامعة محمد بوضياف، المسيلة. | السرقة العلمية وأثرها على نزاهة الباحث و أصالة البحث- مظاهرها و آليات مكافحتها- |
| د.السعيد برابح | جامعة الشيخ بشير الإبراهيمي،برج بوعريريج | الوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها. |
| د. فريد ابرادشة | جامعة محمد بوضياف، المسيلة. | تثمين البحث العلمي كميكانزيم لمحاربة السرقة العلمية. |
| د. سليمان حاج عزام | جامعة محمد بوضياف، المسيلة. | ضرورة الاستعانة بالمصادر باللغة الأجنبية وواجب توخي الأمانة العلمية. |
| د. محمد الطاهر عديلة<br>د. عبدالعزيز زايدي | جامعة محمد بوضياف، المسيلة. | انجاز مذكرة ماستر خالية من السرقة العلمية-الدور المتساند بين الطالب و المشرف- |
| د.عبدالمجيد صغير بيرم<br>د.مبروك عبدالنور | جامعة محمد بوضياف، المسيلة. | أهميّة نشر الوعي في الوسط الجامعي بمخاطر السرقة العلمية على مخرجات الجامعة الجزائرية. |
| د. عبداللطيف والي<br>د . ياسين مقدم | جامعة محمد بوضياف المسيلة | كيفية اختيار موضوع مذكرة الماستر. |
| د. السعيد الوافي | جامعة محمد بوضياف المسيلة | اشكالية و موضوع البحث و أهميته |
| د.محمد مقروف | جامعة محمد بوضياف المسيلة. | أهمية احترام العوامل الذاتية في مرحلة اختيار الموضوع |
| أ.د أحمد غرابي | جامعة محمد بوضياف المسيلة. | توجهات عامة بخصوص منهجية اعداد مذكرة ماستر. |
| د. محمد قسمية | جامعة محمد بوضياف المسيلة. | كيفية توثيق النصوص القانونية و أحكام القضاء في الهامش. |
| د. محمد مقيرش | جامعة محمد بوضياف المسيلة. | الاشكالية كآلية منهجية |

| | | |
|---|---|---|
| د. كمال فراحتية | جامعة محمد بوضياف، المسيلة | جمع المادة و تدوين المعلومات |
| أ.د محمد بركات | جامعة محمد بوضياف المسيلة | من أجل مذكرة ماستر خالية من شبهة السرقة العلمية. |
| د. سيد علي فاضلي | جامعة محمد بوضياف المسيلة | منهجية اعداد المقدمة في البحوث القانونية. |
| د. عبدالحفيظ بقة/أ.مريم ناصري | جامعة محمد بوضياف، المسيلة. | نظام الهوامش :أشكالها و أنواعها. |
| أ.عادل ذبيح | جامعة محمد بوضياف المسيلة | بنية مقدمة مذكرة التخرج (الماستر) وكيفيات مناقشتها. |
| د. عزوز غربي | جامعة محمد بوضياف، المسيلة. | الاقتباس و التدوين |
| د. عبد العزيز بوخرص | جامعة محمد بوضياف، المسيلة. | الشروط الفنية لكتابة البحث(خطوات البحث، مسودة البحث الهوامش) |
| أ.مراد يرمش | جامعة محمد بوضياف، المسيلة. | ضوابط الاقتباس أثناء اعداد مذكرة الماستر |
| د. رشيد زين | جامعة محمد بوضياف، المسيلة. | مقدمة البحث و عناصرها |
| د.مراد رداوي | جامعة محمد بوضياف المسيلة. | الأمانة العلمية و ضوابط التوثيق |
| د. النذير قمرة | جامعة محمد بوضياف، المسيلة. | شروط الاقتباس |
| د. نورالدين بن حميدوش | جامعة محمد بوضياف المسيلة | مكملات متن البحث(قائمة المراجع، الملاحق، و الفهارس) |
| د.فواز لجلط /د. نادية ضريفي | جامعة محمد بوضياف، المسيلة. | الضوابط المنهجية لمقدمة المذكرة |
| د. جمال الدين ميمون | جامعة محمد بوضياف، المسيلة. | أهمية الاعتماد على الأحكام والقرارات القضائية وأثرها على النزاهة العلمية. |
| د.عبدالله زوبيري | جامعة محمد بوضياف المسيلة | أخلقة البحث العلمي في الجامعة الجزائرية |
| د.ميلود ذبيح | جامعة محمد بوضياف المسيلة | الاختلالات الحاصلة في اعداد رسائل الماستر |
| د. محمد بوضياف | جامعة محمد بوضياف المسيلة | السرقة العلمية و التحدي التكنولوجي |
| د.حمزة يحياوي | جامعة محمد بوضياف المسيلة | أبجديات اعداد مذكرة ماستر |
| د.العمرية بوقرة | جامعة محمد بوضياف المسيلة | أهمية الوعي بمخاطر السرقة العلمية |
| د. احمد هلتالي | جامعة محمد بوضياف المسيلة | نحو ميثاق لأخلقة البحث العلمي – في المبادئ و الأسس- |
| د . الطيب بلواضح | جامعة محمد بوضياف المسيلة | الطالب الباحث و اشتراطات اليقظة العلمية |

*مساهمات طلبة الدكتوراه(الالقاء و التعقيب و الاثراء)

| | | |
|---|---|---|
| ط.د/ أسعد تباني | جامعة محمد بوضياف المسيلة | السرقة العلمية وتدابير الحد منها |
| ط.د/ حمادي محمد رضا | جامعة أحمد دراية أدرار | الأمانة العلمية في ظل التطور التكنولوجي |
| ط.د /سماح مقران | جامعة قاصدي مرباح ورقلة | عناصر المقدمة في البحث العلمي |
| ط.د/ أ كرم فراحتية | جامعة يحي فارس المدية | المقترح الأول لمشروع البحث العلمي |
| ط.د/ جويدة عماري | جامعة محمد بوضياف المسيلة | أخلاقيات الباحث بين الأمانة العلمية و مخالفتها |
| ط.د/رياض دبش | جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 | أهمية الردع الجزائي في الوقاية من السرقات العلمية. |
| ط.د/ سامي كباهم | جامعة خميس مليانة | أهمية المنهجية أكاديميا |
| ط.د/ زهير رحموني | جامعة محمد بوضياف المسيلة | اشكالية تريس مقياس المنهجية لطلبة الماستر |

*أختتمت الندوة في حدود الساعة الثانية و النصف ظهرا تحت اشراف ادارة الكلية و رئاسة مسئول شعبة الحقوق بعد الموافقة على جملة من التصيات ، أكدت في مجملها على الوعي بمخاطر السرقة العلمية و السعي من اجل أخلقة البحث العلمي.

# جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

## أشغال الندوة الوطنية المنظمة بكلية الحقوق والعلوم السياسية

## يوم 07 جانفي 2018 حول منهجية واحترام ضوابط الأمانة العلمية في مذكرات الماستر

ورقة بحثية مختصرة خاصة: بالدكتور قسمية محمد، أستاذ محاضر أ بقسم الحقوق ، كلية الحقوق ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

( حول كيفية توثيق النصوص القانونية والقرارات القضائية في الهامش).

## تمهيد:

الحقيقة أن أي بحث لابد أن يتم وفق أطر منهجية تسهل على القارئ الاستفادة منه، ومن جهة أخرى تزيد من قيمة البحث، وباعتبار خطوات منهجية البحث متعددة ، بدءا من اختيار الموضوع لغاية ترتيب قائمة المرجع، فإني قمت باختيار جزئية من منهجية البحث لتوضيحها، ويتعلق الأمر بكيفية توثيق النصوص القانونية أولا، وكذا كيفية توثيق القرارات القضائية .

**الإشكالية:** ما هي طريقة توثيق النصوص القانونية والقرارات القضائية في الهوامش؟.

### أولا –النصوص القانونية:

لما كانت النصوص القانونية من المصادر التي يرجع إليها الكتاب، لاسيما الباحثين القانونيين، لا بأس أن أوضح طريقة وضع الهوامش الخاصة بها فيمايلي:

**–بالنسبة للدساتير:**

يتم التوثيق في الهامش على الشكل التالي (أمثلة):

* التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2002، الصادر بموجب القانون رقم 02-03 بتاريخ 10 أفريل 2002 ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 25 بتاريخ 14 أفريل 2002.

* التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2008، الصادر بموجب القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 63 بتاريخ 16 نوفمبر 2008.

* التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016، الصادر بموجب القانون رقم 16-01 المؤرخ في 6مارس 2016 2008،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 17 بتاريخ 7 مارس 2016.

لما كان الدستور هو أول تشريع، ينبغي عدم التطرق للجريدة الرسمية فقط، كما ينبغي عدم التطرق للتعديل الدستوري فقط، بل ذكرهما معا كما تم تبيانه، فهذه الطريقة تسمح لمتصفح الهوامش معرفة جميع العناصر المتعلقة بالتعديل الدستوري.

**-بالنسبة للقوانين:**

إن طريقة وضع الهوامش للقوانين لا تختلف كثيرا عن الطريقة المطبقة على التعديل الدستوري، وهو ما يمكن تبيانه فيمايلي:

يتم التوثيق في الهامش على الشكل التالي (أمثلة): **على سبيل المثال فقط:**

* القانون العضوي رقم 16-10 المؤرخ في 25 غشت 2016 المتعلق بنظام الانتخابات ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 50 بتاريخ 28 غشت 2016 (1).

* القانون رقم 90-11 المؤرخ في 21 أبريل 1990، المتعلق بعلاقات العمل، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 17 بتاريخ 25 أفريل 1990 (2).

*الأمر رقم 06-03 المؤرخ في15 يوليو 2006، المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، رقم 43 بتاريخ 16 يوليو 2006(3).

*المرسوم التشريعي رقم 93-03 المؤرخ في 1 مارس 1993 المتعلق بالنشاط العقاري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 14 بتاريخ 9 رمضان 1413(4).

*المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، رقم 50 بتاريخ 20 سبتمبر 2015(5).

*المرسوم التنفيذي رقم 18-03 المؤرخ في 15 يناير 2018، المحدد للأحكام المطبقة على المطاعم المدرسية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 02 بتاريخ 21 يناير 2018(6).

ينبغي عدم التطرق للجريدة الرسمية فقط، كما ينبغي عدم التطرق للقانون أو المرسوم فقط، بل ذكرهما معا كما تم تبيانه.

ما قيل بشأن وضع الهوامش للتعديل الدستوري والقوانين، لا يختلف عن طريقة وضع الهوامش بالنسبة للقوانين والأوامر والمراسيم التشريعية والتنفيذية، لأن الغرض واحد

وهو جعل القارئ أو المصفح للهوامش على دراية بجميع العناصر المتعلقة بتلك النصوص القانونية.

**ثانيا – القرارات القضائية** : على سبيل المثال فقط:

يتم التوثيق في الهامش على الشكل التالي ( أمثلة):

/1: (المحكمة العليا)، (الغرفة المدنية)، قرار قم 1070114،بتاريخ 09/22/ 2016 (قضية بين .....و ..... )،مجلة المحكمة العليا،العدد 02 ، 2016(7).

/2(مجلس الدولة)، (الغرفة الأولى)،قرار رقم080704 بتاريخ 11/ 04/ 2013 (قضية بين ... ضد ... ،مجلة مجلس الدولة،العدد13 السنة2015 (8).

ينبغي عدم التطرق للمجلة فقط، كما ينبغي عدم التطرق للقرار فقط، وعدم التطرق للجهة القضائية فقط، بل ذكرهما معا كما تم تبيانه.

إن طريقة وضع الهوامش بخصوص القرارات القضائية يختلف تماما عن طريقة وضعها في التعديل الدستوري والنصوص القانونية المذكورة، ويرجع ذلك إلى أن القرارات القضائية لا تنشر في الجريدة الرسمية، وإنما في مجلة المحكمة العليا أو مجلة مجلس الدولة، والتي عادة تنشر الاجتهادات القضائية التي تختلف عن النصوص القانونية المنشورة في الجريدة الرسمية.

هذه بعض العناصر الأساسية التي يبنى بها التهميش المتعلق بالنصوص القانونية وأحكام القضاء ، والتي يمكن للباحثين والطلبة الاستعانة بها.

## الخاتمة:

إن توثيق النصوص القانونية و القرارات القضائية في الهوامش، له أهمية كبيرة في جعل البحوث العلمية الخاصة بالدراسات العليا أكثر توثيقا، خاصة إذا علمنا أن المعلومة المأخوذة منها أكثر أمانة، لأنها تشكل مصدرا أساسيا في الاقتباس، لأن الباحث يلجأ إلى مصدر المعلومة مباشرة، دون أي وساطة من مؤلف آخر.

على العموم تواجد توثيق الأحكام والقرارات القضائية في البحوث العلمية وأطروحات الدكتوراه والماجستير والماستر وغيرها، لاسيما الخاصة بمجال القانون، يزيد هذه الأخيرة قيمة علمية معتبرة، وإهمالها أو إهمال توثيقها ينقص من قيمة تلك البحوث خاصة القانونية منها.

## قائمة المصادر:


1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 50 بتاريخ 28 غشت 2016.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 17 بتاريخ 25 أفريل 1990.

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، رقم 43 بتاريخ 16 يوليو 2006.

4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 14 بتاريخ 9 رمضان 1413.

5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، رقم 50 بتاريخ 20 سبتمبر 2015.

6- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 02 بتاريخ 21 يناير 2018.

ينبغي عدم التطرق للجريدة الرسمية فقط، كما ينبغي عدم التطرق للقانون أو المرسوم فقط، بل ذكرهما معا كما تم تبيانه.

7- مجلة المحكمة العليا،العدد 02 ، 2016.

8- مجلة مجلس الدولة،العدد13 السنة2015 .